

قوة الإنسانية

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للقصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للقصليب الأحمر والهلال الأحمر

٩ - ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف، سويسرا

تقرير موجز من اللجنة الأولى

القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة

السياق:

شهدت السنوات الأخيرة وقوع الكثير من الانتهاكات المروعة والشنيعة للقانون الدولي الإنساني. وقد شكك البعض في قدرة القانون الدولي الإنساني على حماية ضحايا النزاعات المسلحة المعقدة الدائرة اليوم، ولا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها. ومع ذلك، ففي النزاعات المسلحة الناشئة في مختلف أنحاء العالم، يخوض العديد من المتحاربين في الواقع قتالهم اليومي وفقاً للقواعد. ولا يزال القانون الدولي الإنساني يحكم سلوكهم، وهو ما يكفل بنجاح حماية الضحايا وتقييد نطاق سير العمليات العدائية. وقد لا تكون الإنجازات التي يحققها القانون الدولي الإنساني يوماً - أي الجرحى الذين يُسمح لهم بالعبور عبر نقاط التفتيش، والأطفال الذين يتلقون ما يحتاجون إليه من غذاء، والمحتجزون الذين يستطيعون توجيه رسائل إلى عائلاتهم، والعديد من الأمثلة الأخرى - مرئية دوماً لعامة الناس. ومع ذلك، فهي تثبت في جميع الحالات أن القانون الدولي الإنساني يحظى بالاحترام. ويصون القانون الدولي الإنساني الذي وُضع لمواجهة أصعب الأوقات، جوهر إنسانيتنا المشتركة. ويجد احترام القانون الدولي الإنساني من المعاناة الإنسانية التي لا تستمر لسنوات فحسب بل تمتد حتى لعقود بعد انتهاء النزاعات.

وافق عام ٢٠١٩ الذكرى السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المُصدّق عليها عالمياً. وقد اغتنم المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للقصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) هذه اللحظة المواتية ليعيد تأكيد التزامه بالقانون الدولي الإنساني والعمل على تطبيقه وتنفيذه بشكل كامل، وخاصة على الصعيد الوطني. وحُصص يوم كامل للقانون الدولي الإنساني نظّمته لجنة تضمنت أنشطتها خمس جلسات "إضاءة على موضوع" على النحو المبين أدناه. وأتاحت جلسات هذه اللجنة للمشاركين فرصة المشاركة في مناقشات إيجابية وعملية، وفرصاً للتبادل والتعلم والاستكشاف وإجراء حوار مفيد في مجالات أساسية تتصل باحترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذه. ومهدت الطريق للمناقشات التي دارت في المؤتمر الدولي طيلة الأيام اللاحقة، نظراً لارتباط المجالات التي تُعالج في جلسات اللجنة ببعض مواضيع المؤتمر الدولي المتداخلة مع

قطاعات متعددة؛ مثل الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة، وتحديات العمل في السياقات الحضرية، وتباين أوجه الضعف والآثار الواقعة على الناس باختلاف فئاتهم. واستُمدت العديد من المواضيع التي تناوتها اللجنة في مناقشاتها من التقرير الذي تعده اللجنة الدولية مرة كل أربع سنوات بشأن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة.

الأهداف العامة للجنة:

كان الهدف من اللجنة وجلسات "إضاءة على موضوع" التي عُقدت ضمن أعمالها تيسير إجراء محادثات مهمة وتفاعلية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والنزاعات المسلحة الدائرة اليوم، مع التركيز على مسألة حماية الناس. وعُقدت جلسة عامة افتتاحية لعرض مجريات عمل اليوم، تلتها خمس جلسات "إضاءة على موضوع". واختتمت أعمال اللجنة بجلسة عامة استعرضت نتائج المناقشات التي دارت خلال اليوم وإبراز صلات ارتباطها بالمواضيع التي ستناقش طيلة أيام المؤتمر الدولي الأخرى، وبموضوع الثقة في العمل الإنساني على النطاق الأوسع.

رئيس اللجنة: سعادة السيدة كارول لانترزي، سفيرة موناكو وممثلا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

مقرر اللجنة: السيد أدريانو إياريا، ممثل الشباب، الصليب الأحمر الإيطالي

صيغة اللجنة:

تضمنت أعمال لجنة "القانون الدولي الإنساني: حماية الناس في النزاعات المسلحة" جلستين عامتين رئيسيتين (جلسة افتتاحية وأخرى ختامية) وخمس جلسات "إضاءة على موضوع" تناولت المواضيع التالية:

- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة
- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها
- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة
- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة

ملخص جلسات "إضاءة على موضوع"

1- التأثير على السلوك من أجل تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

التاريخ والوقت: الثلاثاء 10 ديسمبر، 11:30 ظهراً - 1:00 بعد الظهر

هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- تمثل الهدف من هذه الجلسة في استعراض بعض من آخر ما اتخذته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) من مبادرات ترمي إلى فهم مصادر التأثير على السلوك، وكيفية الاستفادة من هذه المصادر، والطريقة التي يمكننا بها قياس مدى فعالية هذه المصادر في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- جرى التأكيد على أن قواعد القانون الدولي الإنساني تؤدي دوراً حيوياً في التخفيف من المعاناة التي تسببها النزاعات المسلحة.
- من المهم إعادة التأكيد على دور القانون الدولي الإنساني وغرضه للعامّة وللقوات المسلحة والمجموعات المسلحة. ومن شأن الاستعانة بالمرجعيات الاجتماعية بما في ذلك الثقافة الشعبية تحسين فهم أوسع للقانون الدولي الإنساني.
- شُرحت للمشاركين طرق متنوعة لقياس فعالية مختلف مصادر التأثير على سلوك الأفراد والمجموعات. وهناك حاجة إلى استثمار المزيد من الطاقة في التأثير على السلوك وقياس أثر استراتيجياتنا أو أدواتنا للتأثير.
- أُلقت الجلسة الضوء على الكيفية التي تستطيع بها التكنولوجيا الجديدة، من خلال أدوات مثل المحاكاة باستخدام تقنية الواقع الافتراضي، أن تقدم فرصاً جديدة لتعزيز استيعاب قواعد القانون الدولي الإنساني والمحافظة على التقيد بها.

2- القانون الدولي الإنساني: فئات مختلفة من الأشخاص، آثار متباينة

التاريخ والوقت: الثلاثاء 10 ديسمبر، 11:30 ظهراً - 1:00 بعد الظهر

هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- تمثل هدف الجلسة في تعزيز مشترك مفاده أن التجارب التي يخوضها المدنيون إبان النزاع المسلح تختلف (وأحياناً يكون الاختلاف هائلاً) باختلاف فئاتهم (أي تتباين الآثار حسب مختلف الفئات من نساء أو رجال أو فتيات أو فتيان). ويمكن لهذه التجارب المختلفة أن تخلف بدورها تبعات على الطرق التي يمكن بها تنفيذ القانون الدولي الإنساني على نحو أفضل. واستُعرضت ثلاثة أمثلة لتوضيح هذه الرسالة.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- ينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة أن يحصل الجرحى والمرضى على الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم من دون أي تمييز محجف. وقد يؤثر النوع الاجتماعي على الكيفية التي يحصل بها النساء والرجال والفتيات والفتيان على الرعاية الصحية، بأشكال مختلفة وفي سياقات مختلفة. وأُلقت المناقشة الضوء على الحاجة إلى فهم العوائق المختلفة للوصول، وإلى ضمان حصول الجميع على الرعاية التي تقتضيها حالتهم.

- تختلف التجارب التي يتعرض لها الفتيان والفتيات، من حيث تجنيدهم واستغلالهم من قبل القوات المسلحة والمجموعات المسلحة، حسب السياق (على سبيل المثال، قد تُستغل الفتيات لتأدية أغراض منزلية أو جنسية، في حين يُجنّد الفتيان ليكونوا "مقاتلين"). وبالتالي قد تختلف أيضاً احتياجاتهم من أجل إعادة اندماجهم في المجتمع (قد يختلف نوع الوصم الذي يتعرض له الفتيان والفتيات). ناقش المشاركون التزام الدول بدعم إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين بمجموعات مسلحة، والكيفية التي يمكن للدول من خلالها تنفيذ هذا الالتزام بطرق مختلفة حسب احتياجات الفتى أو الفتاة.
- وأكدت المشاركون كذلك الحاجة إلى إجراء مزيد من البحث والتحليل المتعمّقين عبر سياقات متنوعة، من أجل بلورة فهم أفضل للآثار المتباينة التي يخلقها النزاع المسلح على الرجال والنساء والفتيان والفتيات.
- وأبرزت نقطة مهمة أخرى أثبتتها الشواهد، وهي أن الخوارزميات أحياناً ما تجانبها الدقة عندما يكون المعنيون من ذوي البشرة السمراء، أو من النساء. ويجب النظر بعناية في تداعيات ذلك على الآلات التي تستخدم هذه الخوارزميات في وقت النزاع المسلح.

3- الوقاية من التداعيات المترتبة على حروب المدن ومواجهتها

التاريخ والوقت: الثلاثاء 10 ديسمبر، 11:30 ظهراً - 1:00 بعد الظهر

هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- تمثل الغرض العام من هذه الجلسة في إبراز الحاجة إلى التعامل مع أسباب حروب المدن والتداعيات المترتبة عليها، وسعت إلى التوعية بالتداعيات الإنسانية المباشرة وغير المباشرة لحروب المدن وتقديم لمحة عامة عن الأسباب الرئيسية للأضرار التي تلحق بالمدنيين.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- تمحورت المناقشات حول حقيقة أن المناطق الحضرية أصبحت على نحو متزايد مسرحاً للنزاعات المسلحة، وهو ما يخلق بالتالي آثاراً تدميرية على السكان المدنيين. وتزداد التحديات التي تحفّ مسألة احترام القانون الدولي الإنساني وتكتسي هذه المسألة أهمية أكبر عندما تُشنّ الحروب في المناطق الحضرية، وذلك بسبب ما يحدث من اختلاط بين السكان المدنيين والأهداف العسكرية. وبشكل خاص، ينجم عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تخلف آثاراً واسعة النطاق، خاصة في المدن، سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، فضلاً عن ارتفاع مخاطر وقوع آثار عشوائية.

- جرى كذلك التأكيد على أنه نظراً لأن المدن تعتمد على شبكة معقدة من الخدمات المترابطة، فإن تعطل الخدمات الأساسية من جزاء الإضرار بالبنية التحتية الحيوية من شأنه أن يخلّف "تأثير دومينو" يفاقم معاناة السكان المدنيين.
- أبرزت كذلك مسألة التلوث بالأسلحة (الألغام الأرضية، والعبوات الناسفة يدوية الصنع، والذخائر غير المنفجرة والمتروكة). فهي تهدد أرواح السكان المدنيين وتعوق تنفيذ العمليات الإنسانية إبان العمليات العدائية وبعد انتهائها.
- نوقشت كذلك التحديات المرتبطة بالزواج: إذ غالباً ما يكابد النازحون بسبب آثار حروب المدن أوضاعاً معيشية قاسية، ويكونون عرضة لمخاطر إضافية أو مرتفعة.
- وكثيراً ما تُعرقّل أنشطة الحركة الإنسانية الرامية إلى حماية سكان المناطق الحضرية ومساعدتهم بسبب عدة عوامل منها رفض أطراف النزاع وصول المساعدات، وانعدام الظروف التي تكفل سلامة الموظفين والمتطوعين، وعدم توافر الموارد الكافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- ثمة حاجة إلى تناول هذه المسائل ومسألة القدرات كذلك. ولقد اقترح التركيز على تعزيز القدرات الميدانية للجمعيات الوطنية من أجل التصدي للتداعيات الإنسانية لحروب المدن.

4- القانون الدولي الإنساني والتكنولوجيات الجديدة

التاريخ والوقت: الثلاثاء 10 ديسمبر، 2:30 بعد الظهر - 4:00 مساءً

هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- سعت هذه الجلسة إلى توعية المشاركين في المؤتمر الدولي بالمجموعة الواسعة من التحديات القانونية والأخلاقية والمجتمعية والسياساتية التي تطرحها تكنولوجيات الحرب الجديدة.
- ورمت أيضاً إلى تحديد المفاهيم الأساسية التي قد تساعد الدول والمشاركين الآخرين على التعامل مع هذه التكنولوجيات بطرق تحد من المعاناة الإنسانية المحتمل حدوثها وتضمن الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه وتكفل احترامها.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- تُغيّر تكنولوجيات الحرب الجديدة طريقة شن النزاعات المسلحة بشكل مستمر. وينتج عن هذا أنواع جديدة من المخاطر التي تواجه المدنيين والبنية التحتية المدنية، وي طرح أسئلة جديدة بشأن كيفية انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني الحالية وما إذا كان ثمة حاجة إلى قواعد جديدة، وي طرح - في كثير من الأحيان - أسئلة أخلاقية عميقة تواجه المجتمعات والإنسانية جمعاء.
- فاستخدام تقنيات الحرب السيبرانية، ومنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، والتطبيقات العسكرية للدكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من شأنه أن يؤدي، من بين جملة أمور، إلى تهيئة الظروف المواتية لتزايد شن حروب

عن بعد، وظهور مواطن ضعف جديدة وعواقب لا يمكن التنبؤ بها على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وتقلص حيز التحكم والحكم البشريين على الأسلحة، وكذلك تسارع وتيرة الحروب. ولا بد من الاستمرار في مناقشة التكلفة البشرية المحتملة والطريقة التي ينظم بها القانون الدولي الإنساني استخدام هذه التكنولوجيات الرقمية عندما تستخدم بوصفها وسائل وأساليب للحرب في النزاعات المسلحة.

- هذه التكنولوجيات الرقمية الجديدة بإمكانها أيضاً المساعدة في الحد من المعاناة الإنسانية في حالات النزاع المسلح.

5- تقديم التقارير الطوعية وتبادل الممارسات الجيدة

التاريخ والوقت: الثلاثاء 10 ديسمبر، 2:30 بعد الظهر - 4:00 مساءً

هدف جلسة "إضاءة على موضوع":

- تمثل هدف هذه الجلسة في تبادل الأمثلة والأفكار المهمة والدعم العملي والأدوات الكفيلة بمساعدة الدول على الشروع في إعداد أو تحسين التقارير التي تقدمها بشكل طوعي فيما يتعلق بالالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني والتشجيع على تقديم المزيد من التقارير الطوعية من الدول والمنظمات الإقليمية.

ملخص المسائل الرئيسية التي رُصدت وأي خطوات تالية انطلاقاً من هذه الجلسة:

- وُضِّح للحضور أن إعداد التقارير الطوعية هو إجراء تنفذه الدول داخلياً، ويمكن عرض هذه التقارير داخلياً فقط أو إتاحتها للجميع. ويمكن أن يتولى إعداد هذه التقارير اللجنة الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني، أو يشترك في إعدادها جهات حكومية متعددة، ومن الممكن أن تشارك الجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في إعداد التقارير أو بتقديم الدعم.
- تعرّف المشاركون على عملية كتابة التقارير الطوعية وعلى الموارد اللازم توافرها لدى الحكومات من أجل إعداد تقرير شامل.
- أكدت الجلسة على أن التقارير الطوعية أداة تستطيع الدول من خلالها تقييم تشريعاتها المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني، على سبيل المثال بشأن جرائم الحرب، ووضع علامات على المواقع المشمولة بالحماية، وحماية مرافق الرعاية الصحية والعاملين في مجال الرعاية الصحية، وحماية الشارة. ومثلت الجلسة أيضاً فرصة للدول لتحديد الفجوات التي يمكنها سدّها بتحسين مستوى تنفيذها القانون الدولي الإنساني (على سبيل المثال عبر سن تشريعات، أو إجراءات إدارية، أو عبر كتيبات الدليل العسكري، أو التدريب، أو إذكاء الوعي).
- يمكن أن يُنظر إلى عملية إعداد التقارير الطوعية على أنها فرصة كذلك لتعزيز العلاقة بين الحكومة والحركة من خلال التعاون. وشُجِّعت الجمعيات الوطنية وحكوماتها على البدء في مناقشة التعاون في ما بينها في إعداد التقارير الطوعية.

- تُشجعت الدول على أن تنظر بعد ذلك في ما إذا كان الأفضل لها إعداد تقاريرها منفردةً، أو تشترك مع غيرها في مجموعة إقليمية بغية ضمان تشارك الممارسات الجيدة في مجال تنفيذ القانون الدولي الإنساني.
- في أثناء الجلسة، عرضت دول ومنظمات إقليمية تقاريرها الطوعية التي أعدتها، وتبادلت الخبرات والتجارب في ما بينها بشأن أسبابها لكتابة التقارير الطوعية. وصاغ المشاركون حججاً لإقناع حكوماتهم بالأسباب الداعية إلى إعطاء أولوية لتقديم تقارير طوعية عن القانون الدولي الإنساني، بهدف الاستعانة بهذه الحجج عند ترويج هذا العمل أو المضي به قُدماً لاحقاً.
- عرضت اللجنة الدولية وأعضاء فريق النقاش من الدول والجمعيات الوطنية والمنظمات الإقليمية تقديم المساعدة لمن يرغبون في إعداد تقاريرهم.
